اذا مات وانت في ملكي فانت حر فتكون مدبرا مقيدا ولو الجبه وعوته ولو حكما كلحاقه مرتدا قوله
متفق في اخر جزء من اجزاء حياته قوله من ثلثه لعدم موته لما رويناه ولانه وصية ونفاذها
من الثلث ولذا لم تفترق الحال بين كون التدبير في الصحة او في المرض الا اذا قال في صحته انت حر
او مدبر وما ملك بلا بيان فانه يعتبر بعضه من جميع المال وبعضه من الثلث ولو قتل المدبر
سيده عمدا في قيمته اذ لا وصية لقاتل ولو قتله ام الولد لاسبق عليها جوهرة قوله
ولو كان له مال سواه فان سعى في بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته هذا اذا مات ولو
كاتبه ثم دبره جعل بين ان يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكتابة فتح قوله ثم قراءة الجمل
ينبغي ان الحكم لم يتركز القيمة حتى نقل انه اجمل الا ان يقال اجمل في القيمة المقدرة فان قوله
في ثلثيه يتعذر في قيمته ثلثيه قوله اذا دبر السفيه او المحجور عليه بالسفه مع ان وصيته
بالثلث جائزة والفرق ان التدبير اقلاف في الحال بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله
فلا اتلاف نعم كالمصلح تمثيل للبني لا للمتن قوله وقيل يقوم فاتت المنافع قال الكمال وهو حسن
عندي قوله وقيل يضعف قيمته قدم الشارح في باب العبد يعتق بعضه ان عليه الفتوى
قوله وشائع اي شروع في التدبير المقيد وهو تعليق عتقه بموته على صفة لان موته على
تلك الصفة ليس كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا في الحال لتردده بين الثبوت وعدمه فبقيا
تعليقا بخلاف المدبر المطلق لان عتقه معلق بمطلق موته وهو آت لا محالة زيلعي قوله
ان مت من مرضي او اخره مثله ان مت وعشت او لعشت او دخلت او ان مت او تملت فانت
حر وهذا في الاخير قول ابي يوسف وجعله زفر من المطلق قال في الفتح وهو احسن لان تعليقه
بطلق موت المولى بعين قوله او انت حر بعد موت فلان كذا في الدرر والنور وظاهر
انه مدبر مقيد وردده في البحر فانه ليس تدبيرا بل تعليق بشرط حتى لو مات فلان قبل المولى
صح عتق من كل المال ولو مات المولى اولا بطل التعليق اسم قوله ان مات فلان او مت
فانت حر بعد موته وموت فلان قوله او اذا مت انا او مات فلان كما في الكافي ويقصد
الشارح انه لا فرق بين ان واذا او قال قبل موتي او فلو مات بعد شهر قبل الموت وهو كذلك
في ذلك خانية والراجح انه مدبر مقيد قبل بعض الشهر وقيل مقيد قبل المضي مطلق بعده وقال
الناطفي بعد موت يوم او شهر لا يعتق الا باعتاق الوارث او الوصي او القاضي او الغريم
قال النحرير بعد موت يوم او شهر لا يعتق الا باعتاق الوارث او الوصي او القاضي او الغريم

بعد

بعد مضي المدة شرنبلالي قوله وقال زفر لا يباع وكان مدبرا اي مطلقا للتيقن به فلنا
اقصى موته قبل الشهر كان قائما للتيقن بعد ذلك بعض الشهر او اليوم ولان المدبر هو الذي
يعتق بموت مولاه وهذا العتق قبله زيلعي قوله والعتق ان وجد الشرط بنى على انه لا بد
ان يموت في ذلك السفر او المرض او تلك المرة حتى لو مات بعد ما اقام او افاق او صح او صحت
لم يعتق لبطلان اليمين بهر قوله فلو دبر عبده ثم جن او هذه احد المسائل التي يخالف
فيها التدبير الوصية ومنها ان التدبير لا يفيد الرجوع او يصح مع الاكراه بخلاف الوصية
اشباه ويزاد مدبر السفيه ومدبر قتل سيده كما مر

باب الاستيلاد

قوله يقال ألفه الى آخره قاموس ولد لغة يقع على الزوجة وغيرها من لها
ولد ثابت الب وغرة ثابت فتح قوله طلب الولد من الامة اي من امته دون قيد به وان كان
حكم المشتركة ومن ولدت بنكاح مملكها كذا لكن نقل اللعاب والحر حال المسلم على الصلاح شرنبلالي
قوله وهو من الاسماء الغالبة الخ تعبيره عن قصر اللفظ العام على بعض افراده في الاستعمال قوله
الملك كما مر كذا في اكثر النسخ والصواب نصب الملك على انه اسم ان مؤخرا وبعضكما ملاعم الحال
محمد ويجوز ان يكون اسم ان ضمير الشان محذوفا والملك كما حمله خبر ان وفي ام الولد تعلق
بكما مر اي خرج عليه ان اشتراكهما في عدا بالمهور دون قوله ولدت امته ولو مدبرة
غير ان التدبير يبطل وعتقضاه عدم صحته لعدم الاستيلاد لعدم فاديرته وسواء ولدت من
حامل او من استبراء خالصة قوله من السيد بان اعترف به اذ هو المعتبر دون ثبوت
الب فلو ادعي به ولدامته التي زوجها من عبده ثبت الب من المعبد لان المدبرة صارت
ام ولده لاقراره بان الولد منه واطلاقه يعم الذكر والمدبر والمشاع وما لو ملك ولدت
منه حال كونها زوجة او موطوءة بشبهة ثم ملكها ولو قال حملها او حبل من او في بطنها
من ولد فهو من صارت ام ولده ولا يقبل منه انه اعتاكان ريحانا لو صرفته بحر
قال الزيلعي لو اعترف بالحمل فجاءت به لستة اشهر من وقت الاقرار لزمه اجماعا وفي الخانية
ولدت الامة من سيدها صارت ام ولد في الحال واعتاق شرط دعوته للقضاء ولذا يصح
استيلاد المجنون والمعتوه مع عدم الدعوة بهما بترجيح زفي الوهبانية وودعته
اوجبته ولدت له ولد بدعوته بهما ام ولد تصير به وتظهر سقوط ما استكله صاحب البحر
ويظهر ايضا عدم الحاجة الى ما اجاب به في النهر من انه يمكن ان تكون الدعوة من ولي